

إسهام العلوم الاجتماعية في مدّ جذور عابرة للثقافات وللفلسفات المختلفة

■ عائشة التايب

مقدمة

رافقت العلوم الاجتماعية أغلب صيحات الفرع التي كانت تخترق مجتمعات وأمم العالم الحديث والمعاصر؛ لتتباحث فيما يجري وتحاول تفهّمه وتحليل ظواهره ومظاهره. ولطالما مثّلت مدارسها ومقارباتها صمام أمان فكريّ يهدّي من رُوع الأحداث، ويتصدّى للأفكار المنفلتة، ويدرس الواقع، ويطرح البدائل، ويستشرف المستقبل.

ومع دخول الإنسانية سياق العولمة اهتمت العلوم الاجتماعية بمراجعة وإعادة تفكير وترتيب مقارباتها ومفاهيمها وتصوراتها حول الكون والمجتمعات والثقافات. وقد وجدت أغلب تخصصاتها المنبثقة من رحم تساؤلات زمن الحداثة الغربيّة نفسها مضطرة لتجديد أدواتها ومفاهيمها على نبض الزمن العولمي وإيقاعه.

فكيف حاولت العلوم الاجتماعية تجديد مفاهيمها ومقارباتها للإحاطة الفكرية بنتائج العولمة على المجتمعات والشعوب في أبعادها المتصلة بالثقافة والهوية تحديداً؟ وأي دور لعبته العلوم

■ أستاذ علم الاجتماع، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية.



الاجتماعية في وضع النقاط على الحروف، وتجميع أصداد الزمن الكوني من خلال التفكير في قوّة المحلّي زمن تسلّط الكوني؟ وأي جهودٍ بذلها مفكروها للفتّ الانتباه لخصوصية الثقافات وفرديتها في خضمّ الحديث عن الشموليّة والانصهار والذوبان؟ وأي دورٍ لعبت العلوم الاجتماعيّة لنسج أواصر الوصل ومدّ الجذور بين الثقافات والفلسفات المختلفة في الزمن الكوني؟

لن تستوعب مساحة هذه الورقة بكلّ تأكيد إجابات ضافية عن كلّ هذه الأسئلة، ولكنّ طرحها يتبدّى - رغم ذلك - ذا قيمة؛ لما فيها من إشارة لمحوريّة الأدوار المفترضة والفعليّة للعلوم الاجتماعيّة، في مرافقة ما يشهده هذا السياقّ السوسيوثقافي الذي نعيشه من تحولات متسارعة، تلقي بظلالها على الثقافات والمجتمعات. وتبقى العلوم الاجتماعيّة - بكلّ تأكيد بما تبسطه من مفاهيم ورؤى وتصوّرات - الأقدر على فكّ الشفرات، وتفكيك الغموض، وإنارة العقول.

ولا يهدف التحليل - في حدود ما يفرضه حيّز هذه الورقة - لاقتراح قراءة شاملة لإسهام العلوم الاجتماعيّة في مدّ الجذور العابرة للثقافات، أو رصد مختلف ظواهره، بقدر ما يطمح لرصد بعض ملامح ذلك الإسهام وبعض صيغه، من خلال استدعاء بعض المفاهيم والأفكار، التي انطلقت من ساحة العلوم الاجتماعيّة نحو مساحات وهيكل الفعل الدولي، ليقع تبنّيها وترويجها على نطاق كوني.

أولاً: العلوم الاجتماعيّة والزمن العولمي: الأسئلة والمقاربات

وجدت المجتمعات والدول نفسها في سياق العولمة - وما استجد في زمنها الكوني - وجهاً لوجهٍ مع منجزات التكنولوجيا وفضاءات العالم الافتراضي، وما حققته هذه الفضاءات من إلغاء للحدود والحواجر، وإعادة صياغة وتعريف للمفاهيم الأساسية المألوفة سابقاً في العلاقات الاجتماعيّة والدولية. كما وجدت نفسها أمام تغيير جذري لفلسفة الحريات الشخصية والاجتماعيّة والسياسيّة، وفي مواجهة مباشرة مع ما ترتّب على كلّ ذلك

من قضايا ومشكلات وأزمات في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية وأوجهها المتعددة.

ومن المعلوم أن هذا الزمن العولمي الذي نعيش بدأت لحظته الفارقة بالتهيكل البارز منذ نهاية ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين. وترافقت تلك اللحظة مع تحولات سياسية جوهرية، كان أبرزها سقوط جدار برلين، وتشطّي الاتحاد السوفياتي، واستقلال دول عديدة من الكتلة السوفياتية القديمة، وحرب الخليج الأولى. وظهور تقنيات جديدة في عالم المعلوماتية والاتصالات.

وجدت المجتمعات والدول نفسها في سياق العولمة - وما استجد في زمنها الكوني - وجهاً لوجهٍ مع منجزات التكنولوجيا وفضاءات العالم الافتراضي، وما حققته هذه الفضاءات من إلغاء للحدود والحواجز.

لقد كان هذا العالم المختلف - الذي تشكّل على أعتاب تلك المرحلة التاريخية - موضوع مقاربات وأطروحات وفلسفات عديدة، أنتجتها الرغبة المستقبلية في إدارة حلبات الصراع. وهنا يمكن تنزيل أطروحات نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، وغيرها من الفلسفات التي عكست وعياً بالتحولات الظاهرة والكامنة للعولمة وتداعياتها المختلفة على العالم وشعوبه ومجتمعاته.

وقد اتجهت المحاولات الأكاديمية الأولى حول العولمي في مجال العلوم الاجتماعية نحو التأكيد على وجود مستوى كوني أعلى من المستوى المحلي والجهوي والوطني والقطري، مع تبني أغلب الدراسات لتصورٍ واسع لمنطق ذلك البعد الكوني المستقلّ ولمساراته الخاصة. ولكن سرعان ما ظهرت توجهات أخرى أكّدت على ضرورة ما للمحلي والوطني، والدعوة لعدم تجاهلها أو تصوّر انفصالها عن ذلك البعد الكوني، وهو ما دفع بطيفٍ من أدبيات تلك المرحلة لتبني مفهوم «الكوني - المحلي» (Le Glocal)، كإشارة لذلك التقاطع الجدلي البارز في المستوى المحلي بين الديناميات المحلية الوطنية وغير الوطنية.



واحتلت العلاقة بين المحلي والكوني موقعاً محورياً في النقاش الدائر في العلوم الاجتماعية حول طبيعة التحول العولمي وخصائصه، وفي حين عُدّ التوجه «العالمي» لفترة معينة تهديداً للمحلي، بوصفه عمليةً هادفةً لإرساء التجانس والتماثل بين الشعوب، تمَّ عُدّ «المحلي» تجسيداُ للفردانية الخاصة المرتبطة بالمكان، وبالفروق التقليدية في أساليب الحياة بين الأفراد والمجتمعات والثقافات. ولكن سرعان ما انتُقدت هذه المقابلة بين المحلي والكوني، ورأى «كيت ناش» - على سبيل المثال - أن عولمة الثقافة لا يمكن أن تكون عاملاً منتجاً للتجانس؛ نظراً لعدم تضادّ «العالمي» مع المحلي تضاداً مطلقاً، بل يمكن عُدّ كلّ منهما مرتبطاً ارتباطاً حميماً بالآخر، وأن كليهما ناتج عن الدينامية ذاتها، التي أصبحت تُعرف باسم العالمي - المحلي (Glocalisation)¹.

وناقش رولاند روبرتسون (Robertson) المسألة ذاتها، ورأى بأن توجه بعض دراسات العلوم الاجتماعيّة للحديث عن شمول العولمة لمسائل وعمليات ضخمة واسعة النطاق - قد أهمل كيفية وجود العولمة في المكان، بالنظر إلى أنّها تحدث برأيه دائماً في محلّ ما، ومن المفارقة برأيه أن يتمّ في ذلك الوقت نفسه إنتاج ما هو محليّ في صلب خطابات العولمة، بوصفه - بدوره - مكاناً خاصاً. وقد فضّل روبرتسون تعريف العولمة «بنظرة عالمية مرتبطة بأوضاع محلية». وتناول العلاقات المتبادلة بين العالمي والمحلي، وما يتم في عمليات العولمة من إنتاج وإعادة إنتاج مستمرة للتغاير، وما يوجد في صلبها من تجانسٍ في المفردات المنتجة للتمايز بين المحليات².

وقد انتهت مؤخراً العلوم الاجتماعية من خلال المحاولات الفكرية التي أصبحت تدرج ضمن الحقل المعرفي المسمّى «الدراسات الكونية» (Global Studies) لضرورة إعادة النظر لأهمية المحلي، ضمن سياقات فهم وتفسير ما اصطلح على تسميته - بشكلٍ دائمٍ - «العولمي» أو «الكوني»³.

1 - ناش، 2013، ص 184.

2 - Robertson, 1995, p. 56.

3 - Caille, Dufoix, 2013, p. 2.

وتنوعت بذلك سُبُل مقارنة ظواهر العولمي من منطقة إلى أخرى، واختلفت محاولات الإحاطة بما طرحته العولمة من ظواهر مستجدة، وتنوعت في الوقت ذاته محاولات الإجابة عن ماهية العولمي ومضمونه وعن المفاهيم والنظريات والمقاربات التي يمكن أن تبتكرها العلوم الاجتماعية لتفسير كل ذلك.

فشهدت الدول الغربية - وبعض الدول الأوروبية تحديداً - أسئلة إستمولوجية متنوعة المشارب حول إمكانات التأسيس لحقل دراسات جديد، يمكن أن يحوي مختلف مقاربات موضوع العولمي وتفرعاته. وتساءلت الساعات الأكاديمية الغربية عن حدود هذا التخصص، وما يمكن أن ينضوي تحته من دراسات متعددة التخصصات، حول ظواهر العولمي واستتبعاته المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

احتلت العلاقة بين المحلي والكوني موقعاً محورياً في النقاش الدائر في العلوم الاجتماعية حول طبيعة التحول العولمي وخصائصه، وفي حين عدّ التوجه «العالمي» لفترة معينة تهديداً للمحلي، بوصفه عملية هادفة لإرساء التجانس والتمائل بين الشعوب.

وتعالت الدعوات بضرورة استيعاب العلوم الاجتماعية لهذه اللحظة المفصليّة من تاريخ الإنسانيّة وسعّيها لمحاولة فهم أبعاد السياق العولمي، والإحاطة بظواهره وأبعاده، من خلال اجتهاد تخصصاتها المختلفة في فتح أفقٍ أرحب في دراستها وتحليلها، عبر استحداث مفاهيم ونظريات وأطروحات جديدة تستوعب ما يستجدّ في الواقع من مشكلات وظواهر.

ويُشار في هذا المقام إلى ما عرفته الساعات الأكاديمية الغربية والأوروبية تحديداً في

العشريتين الأخيرتين من حركية في ذلك الاتجاه، حيث انتعشت المبادرات البحثية بمختلف أصنافها - من مؤتمرات وندوات وإصدارات فردية ومشاركة - تطارحت أسس مقارنة العلوم الاجتماعية بتخصصاتها المتنوعة، لا سيما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا لقضايا العولمي ومفاهيمه ومقارباته.

ولكن الملحوظ - في المقابل - أنه لم يُلمس لذلك صدًى يُذكر في الساعات الأكاديمية والبحثية العربية في مجال العلوم الاجتماعية؛ حيث



ندرت ساحات النقاش العلميّ والأكاديميّ الجدّي والبنّاء حول ظواهر الكوني أو العولمي ومظاهرها، وانحصرت دوائره في مبادرات ضئيلة. ورغم ما كُتب وما أُنتج حول العولمة وانعكاساتها وتداعياتها المختلفة، وعلى أهمية محاولات عديدة فيه؛ فإن المبادرات العربية ظلّت جهوداً فردية متناثرة، ولم تُفضّ لمقاربات علمية تخصصيّة مجدّدة لمقاربة الظاهرة الكونيّة في أبعادها الشمولية وفي بُعدها العربي. ولم تُفضّ إلى ضبط تخصص أكاديمي منبثق من تلك المحاولات، ومركّز على أدبياتها ونتائجها وفرضياتها؛ تخصص أكاديمي يعكس وغي المختصين العرب - في العلوم الاجتماعيّة - باللحظة الكونيّة وإدراكهم لأبعادها، ومؤسّس لقوّة نظريّة وفكريّة قادرة على استشراف اللحظة ومآلاتها وانعكاساتها على مجتمعاتنا وشعوبنا العربيّة.

وقد لا تسمح حدودُ هذا المقام بالبحث في أسباب ذلك ومسبباته؛ ولكنه يبقى بلا شكّ متصلاً - بشكلٍ مباشر أو غير مباشر - بما تعيشه العلوم الاجتماعيّة - بشكلٍ عام - في جامعاتنا وساحاتنا الأكاديمية العربيّة من أزمة خانقة متعدّدة الأبعاد، ربّما ترجع في الأصل لدونية النظرة العامة لتخصّصاتنا، وعدّها عديمة الجدوى، واقتصار وظيفتها على استيعاب طواوير الطلاب من محدود الكفاءة، ومن ذوي المعدّلات المنخفضة.

وربّما يُعزى تأخر تأسيس ملامح حقل معرفي حول دراسات العولمة والظاهرة الكونيّة في الأكاديميا العربية كذلك إلى نوعٍ من الولوج المتأخّر والمتعثر لدراسة الظاهرة، والمقرّرات الدراسيّة المرتبطة بها في البرامج الأكاديمية العربية في مجال العلوم الاجتماعيّة. حيث تكفي جولةً سريعة في محتوى الخطط الدراسيّة في عدد من تخصّصات العلوم الاجتماعيّة في الجامعات العربية - مشرقاً ومغرباً - للكشف - بكلّ يُسرٍ - عن غياب المقرّرات ذات الصلة بالظاهرة الكونيّة وبالعولمي عن معظم برامج العلوم الاجتماعيّة، لا سيما علم الاجتماع والإنثروبولوجيا، المفترض جدلاً أنها الأجدر - ربّما - بدراسة الظاهرة وتداعياتها على المجتمعات العربيّة. وإذا حضرت فتبقى

مقرراتٍ أقرب لتناول الظاهرة في عمومها وشموليتها، أو في أبعادها الاقتصادية، مع ندرة طرح أبعادها السوسيوثقافية، أو بسطها بشكلٍ سطحي.

وعوداً إلى مقارنة العلوم الاجتماعية - بشكلٍ عامٍّ - للعلمي ودرجة وعي تخصصاتها بأبعاده المختلفة يمكن القول بأن وعي المفكرين الاجتماعيين بفكرة وحدة العالم ومضمونها العام ليست جديدة أو غير مألوفة في تراث العلوم الاجتماعية؛ بل ترجع ملامحها الأكثر بروزاً إلى بعض المؤسسين الأوائل. ويمكن تتبع آثارها في بعض أفكار الفيلسوف وعالم الاجتماع «سان سيمون» (Saint Simon) (1760 - 1825) على سبيل المثال، الذي تناول بالتحليل

عوداً إلى مقارنة العلوم الاجتماعية للعلمي ودرجة وعي تخصصاتها بأبعاده المختلفة يمكن القول بأن وعي المفكرين الاجتماعيين بفكرة وحدة العالم ومضمونها العام ليست جديدة أو غير مألوفة في تراث العلوم الاجتماعية.

ما يمكن أن ينبج عن التبشير باختراع التلفزيون في عصره، وما يمكن أن يُسفر عن ذلك الاختراع من تغييرات جذرية في العالم⁴.

كما عرفت العلوم الاجتماعية في مطلع ستينيات القرن العشرين تداولاً واسعاً لدى مختصيها لمسألة تقلص المسافات بسبب التقدم التكنولوجي، حيث تنبأوا بنتائج ذلك على تماثل العالم وتوحيد ملامح المجتمعات الإنسانية. وانتشر الحديث مبكراً بينهم عن مجتمع المستقبل والملاحم المختلفة للمجتمع العالمي. كما تمّ

تداول الحديث عن مواجهة ثورة اجتماعية فعلية قادمة بفضل تحوّل العالم إلى «قرية كونية»، سيشهد العالم ضمناً تنظيمياً اجتماعياً على أسسٍ غير محلية⁵.

وأكد علماء الأنثروبولوجيا بدورهم أن الاهتمام بمسائل الكوني ليست جديدة؛ بل كانت حاضرة عند بعض المؤرخين من أمثال «فرناند برودال» (Fernand Braudel) (1902 - 1985)، و«لوسيان لوفابر» (Lucien Lefevbre) (1887 - 1956)؛ حيث أدار الأخير مجلة اليونسكو (كراسات التاريخ العالمي)

Dufoix 2013, p. 33.

- 4

Toynbee, 1972, p. 69.

- 5



بين سنتي 1953 و 1956. كما كانت حاضرة كذلك عند المؤرخ «هانز كوهن» (Hans Kohn)، المختص في مجال الدراسات الوطنية الذي رأى أن «الإنسانية دشنت منذ منتصف القرن العشرين أولى مراحل التاريخ الكوني»⁶، وهو عصر وصفه كوهن بعصر السقف المزدوج المترواح بين التهديدات والمخاطر الكبرى من جهة، والوعود الأكبر بالرفاه وبشائر الخير من جهة ثانية.

ومن المفيد أن وعي العلوم الاجتماعية بحقيقة تشكّل ذلك التاريخ الكوني والإقرار بتطوره المتسارع كان مرفوقاً منذ البداية بوعي جديّ بتداعياته ومخاطره. وانطلق الحديث مبكراً عن أزمة حقيقية يحملها ذلك العصر الجديد في أحشائه.

ويكمن جوهر تلك الأزمة - كما ورد الحديث عنها على سبيل المثال لدى المؤرخ الأمريكي «ثيودور فون ليو» (Theodore Von Laue)، في كتابه «القرية الكونية» (1969) - في: «تشكّل تاريخ كوني للإنسانية انطلقت مسيرته من الدول الغربية، وفي الجاذبية العالمية للمدينة الغربية التي يتوجب البحث فيها عن ملامح «الاحتشاد الكوني»- وعن التفاعل المعتم للثقافات وأنماط العيش في العواصم الكبرى... والانصهار الحتمي لكلّ الثقافات وأنماط الوجود الجماعي التي ظهرت خلال المراحل السابقة من تطوّر الكائن البشري»⁷.

وقد رأى «ثيودور فون ليو» أن فرادة العصر الذي اصطلح على تسميته «بالعالم الكوني» ستكمن في مسارين متناقضين يستحكم فيهما فاعلان أساسيان وهما: «قوى الجماعة الكونية» من جهة و«قوى الخصوصية الثقافية» من جهة ثانية (المرجع نفسه والصفحة ذاتها).

انتبهت العلوم الاجتماعية إذاً مبكراً للمخاطر المحدقة بالإنسانية جراء تلك الكونية أو العولمة القادمة على عجل، وبرزت تحفظات وهواجس مفكرها وعلمائها بالتوازي مع الحديث عن بشائر العصر الجديد ووعوده. ووجدت

Kohn H, 1962.

- 6

Du Foix, p. 36.

- 7

العلوم الاجتماعية نفسها أمام أسئلة ملحة ومعقدة حول دورها في فهم وتفسير هذا العالم الجديد، الذي تقلصت فيه المسافات وتنامت فيه الأنشطة الثقافية والسياسية والاقتصادية المخترقة لحدود الدول، والمكتسحة لحصون التكتلات الجيو-سياسية المعروفة.

وتجاوزت أسئلة العلوم الاجتماعية طبيعة وخصائص هذه «الثقافة الكونية»، وما أفرزته من «وعي كوني»، لتشمل تساؤلاتٍ أعمقٍ اتصلت بما طرحه هذا السياق الكوني من تناقضات، وما أفرزه من تنامٍ للفوارق السوسيو-اقتصادية، ومن عدم مساواة بين البشر والدول، فضلاً عن تشظي الهويات الذي تزامن مع بروز أكبر لحجم المحلي، وتثمينٍ واسع لتجلياته المختلفة في الساحات المختلفة.

**انتبهت العلوم الاجتماعية
إدماً مبكراً للمخاطر
المحدقة بالإنسانية جراء
تلك الكونية أو العولمة
القادمة على عجل، وبرزت
تحفظات وهواجس
مفكرها وعلمائها بالتوازي
مع الحديث عن بشائر
العصر الجديد ووعوده.**

وبادرت العلوم الاجتماعية بالنظر في تلك الإشكاليات المطروحة والمفارقات المستجدة، من خلال بسط معادلاتٍ مؤلفة بين الكوني والمحلي، وجامعة بين الخصوصي والمعمم. ولا تزال العلوم الاجتماعية مدعوة - ربما اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى - للتفكير وفق ذلك المنطق المؤلف بين متناقضات الزمن العولمي، بغرض طرح آفاقٍ مفاهيمية ونظرية أرحب، قادرة على إنتاج وصناعة

أكبر قدرٍ ممكن من التوافقات بين ما يفرضه ذلك الزمن العولمي على الشعوب والمجتمعات والثقافات من تناقضات ومفارقات.

ومن المهم الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعية كان لها دورٌ كبير في محاولة فهم ما يجري، من خلال ما كانت تطرحه من مفاهيم ونظريات حاولت من خلالها استيعاب ما ينسكب من أحداث وتطورات. ويمكن الإقرار بأنها نجحت - إلى حدٍ كبير - في توصيف ما يكتنف المشهد من غموض، كما نجحت في توجيه بوصلة الحقول الفكرية نحو تجاوز الأطروحات الأحادية التفسير، التي اقتصر على تناول أبعادها الاقتصادية للعولمة دون غيرها من



الأبعاد الأخرى لا سيما الاجتماعية والثقافية. وقد وفرت العلوم الاجتماعية قاعدةً عريضة من الأفكار والأطروحات المتضمنة لأطرٍ رصينة؛ لتأويل الحاضر العولمي في ضوء إعادة قراءة الماضي الحداثي، واستشراف المستقبل وما يمكن أن يحمله من وعودٍ وبشائرٍ ومن مخاوفٍ وهواجس.

واتفق الاجتماعيون على عدم اختزال الزمن العولمي في أجهزة الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية البعيدة المدى والأسواق المالية والجريمة المنظمة، ورأوا أن العولمة لا تتصل «بالوقت الفوري» أو الوقت الافتراضي فحسب؛ بل إنها أيضاً عولمة على المدى الطويل؛ أي إنها تتطلب إدراكاً يقظاً للعلاقات الضاربة في المكان والزمان بين الأفراد والأمم. واستقر رأيهم على أن العولمة من - حيث هي اندماج في العالم، وانتشار للاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب - يجب أن تُفسح المجال لعولمة أخرى قائمة على قوة إحساس الأفراد والشعوب بالانتماء لذلك العالم، والاعتماد المشترك للبشر فيه بعضهم على بعض. ورأى في هذا الاتجاه نفسه بعضُ المفكرين - على سبيل المثال - أن عولمة الأحداث حفزت عولمة الإرادات، واستشهدوا في ذلك بالانتشار الواسع للمنظمات غير الحكومية، وحركات التضامن الدولي التي حفزت الانتشار الواسع للاعتماد المتبادل بين البشر، والذي تُرجم في ظهور مجتمع مدني دولي، وشبكات مهنية عابرة للقومية⁸.

وتفاءلت العلوم الاجتماعية بالعولمة، ودحضت فرضيةً كان الفيلسوف «كانط» قد دحضها من قبل، وهي القائلة بأن البشرية تتطور في صورة دائمة نحو الأسوأ. وكان «كانط» قد قدّم حجة مقنعة لرفضه لتلك الفرضية، قائلاً بأنه لو أن البشرية كانت تتطور دوماً نحو الأسوأ لكانت قد فنيت بالفعل منذ عهد طويل. وقد نادى الاجتماعيون في مقابل تلك النظرة المتشائمة بأهمية التفكير في إبرام «عقد ثقافي» يقوم فيه «العالم الجديد» بإرساء تعافٍ متعدد الأسس والأركان، يشجع التعددية والتألف الثقافي بدلاً من تعزيز التماثل والتجانس، تعاقد يؤلف بين الثقافة الكونية والثقافة المحلية

8 - فيديريكو مايور، جيروم بانديه، 2002، ص 34.

والثقافات المتعددة المجال⁹. وتعاقد يشيع ثقافة سلام تقوم على الحط من قيمة العنف، والتطبيق الفعلي لحقوق الإنسان، والدعم النشط للتعددية والحوار بين كل الثقافات والشعوب، وبين مختلف مكونات المجتمع الواحد، كما يقوم على التعليم الأخلاقي للسلام واحترام الآخر.

ثانياً: العلوم الاجتماعية ودورها في ابتكار المفاهيم المؤسسة للالتلاف الإنساني

تفاءلت العلوم الاجتماعية بالعوامة، ودحضت فرضية كان الفيلسوف «كانط» قد دحضا من قبل، وهي القائلة بأن البشرية تتطور في صورة دائمة نحو الأسوأ. وكان «كانط» قد قدم حجة مقنعة لرفضه لتلك الفرضية.

إنّ تبين إسهام العلوم الاجتماعية في مَدَّ الجذور العابرة للثقافات والفلسفات المختلفة يبقى برأينا مرتهاً - إلى حدّ كبير - بالعودة على ما تمّ إنتاجه ضمن حقولها المختلفة من مفاهيم، وما تمّ ابتداعه من أفكار ومقاربات كان لها عميق الأثر في توجيه تعامل المفكرين والفاعلين السياسيين الدوليين في سياق العوامة مع جدليات الائتلاف والاختلاف الثقافي، وما ينحدر منهما من مشكلات وقضايا تمس عمق هويات الأفراد والشعوب وثقافتها.

ويجوز القول بأن العلوم الاجتماعية واجهت - على أعتاب هذا الزمن الكوني - تحديات عديدة، كان من أهمها اختبار مهارتها في استنباط مقاربات ومفاهيم علمية، ومقاربات قادرة على مواكبة اللحظة، وممكنة من استيعاب مقتضيات الواقع الاجتماعي المستجد، وما يطرحه من ظواهر ومشكلات متعددة الأبعاد ومتراوحة الأماد.

ومن المهم الإشارة إلى ما عرفته العلوم الاجتماعية من ذهول أمام التحولات الكبيرة والمتواترة في سياق العوامة، وقد حاولت تجديد التساؤل عن دورها الاستراتيجي في مسارات فهم المرحلة وتفهم تردّداتها.

9 - transversal، المرجع السابق، ص 35.



وقد طرح بعض علماء الاجتماع - على سبيل المثال - أطروحات صادمة، عكست جانباً من ذلك الذهول الفكري أمام ما يحصل في عالم العولمة، فبرزت عناوين من نوع «نهاية المجتمع» لعالم الاجتماع «ألان توران Touraine A.» (2004 - 2013)، أو دعوات بضرورة «تغيير المجتمع» لعالم الاجتماع «لاتور Latour B.» (2006)، وذهب بعضهم للحديث عن التفكير في علم اجتماع يتناول ما هو أبعد من المجتمع من أمثال «تاهون Tahon M. B.» (2011) و«أري Urry J.» (2000).

ونظراً لأن التطورات الحاصلة في هذا السياق أعادت تشكيل حياة الأفراد والمجتمعات إيديولوجياً ومادياً واجتماعياً؛ فقد وجد الأفراد أنفسهم في مواجهة أزمة عالمية المدى ومتعددة الأوجه والأبعاد أيكوجياً واقتصادياً وسياسياً. وقد وضعت هذه الأزمة على المحك مسألة العيش المشترك بين الأفراد والجماعات، ودفعت بالجميع نحو البحث عن مساحات التقاطع الجامعة، والمؤلفة بين مختلف الأطراف والمجتمعات والشعوب والثقافات. كما وضعت هذه الأزمة على المحك القدرة على التفكير في ذلك المشترك، ومحاولة ابتكار مقاربات أخرى لفهمه وتفسيره وشد الانتباه إليه.

لقد وجدت بعض حقول العلوم الاجتماعية - مثل علم الاجتماع على سبيل المثال - نفسها أمام حالة تعطل مقارباتها وتصوراتها السابقة، التي ارتبطت بالعلم منذ تأسيسه في القرن التاسع عشر، وتجلت تلك الأدوات الفكرية - التي كانت معتمدة في فهم مجتمعات زمن الحداثة من طرف علماء الاجتماع الأوائل - قاصرة عن الفهم، وعاجزة عن تفسير عالم العولمة، وكُنه مشكلاته وظواهره.

ودفع هذا الوضع علم الاجتماع نحو ضرورة الاهتمام بقراءة وتحليل معانٍ ودلالات الأحداث المستجدة بآليات ومقاربات جديدة، تكون أكثر ارتباطاً بمساحات هذا العالم المشترك¹⁰ الذي توجب على علم الاجتماع الاهتمام به والانتباه إليه.

ومثّل تصاعداً أشكال المقاومة والحركات الاجتماعية المناهضة للعلومة - التي بدأت في التهيكل منذ مطلع التسعينات بأشكالٍ مختلفةٍ في سائر أرجاء العالم، والتحركات اليومية للأفراد والمجموعات لابتكار سُبلٍ أخرى للعيش المشترك، وطرح بدائل للعيش في ظلّ عولمة النظام الرأسمالي - حافظاً للأوساط الأكاديمية للتفكير - بشكلٍ جدّي - في أُسس وضوابط ذلك العالم المشترك. وشهدت الساحات الأكاديمية والمعرفية عموماً جدلاً كبيراً وإصدارات مختلفة حول مساحات المشترك وسبل إدارته، وحول الاقتصاد السياسي للمشارك¹¹.

انتهى جدل العلوم الاجتماعية المشترك ومساحاته وحدوده إلى ما مفاده بأنه أمام الاستغلال الفاحش للثروات الطبيعية والثقافية والمعرفية؛ يمكن إيجاد طرق بديلة لإدارة الموارد.

وانتهى جدل العلوم الاجتماعية حول المشترك ومساحاته وحدوده إلى ما مفاده بأنه أمام الاستغلال الفاحش للثروات الطبيعية والثقافية والمعرفية؛ يمكن إيجاد طرق بديلة لإدارة الموارد. مع إيضاحها أن المشترك الإنساني لا يشمل الموارد المادية المحسوسة بقدر ما يشمل كذلك الممارسات والقيم الاجتماعية التي تبتكرها المجموعات لإدارة تلك الموارد المادية¹².

وجدت العلوم الاجتماعية نفسها إذاً في خضم التفكير الاجتماعي في الزمن الكوني وإكراهاته، وما يطرحه من تقاطع في المساحات بين الكوني والمحلي مضطرة لمعاودة تبيين جملة من المفاهيم التي ترعرت في أحضانها، وظلّت روافد أساسية لمدّ الجذور بين المجتمعات والشعوب. وتبيّن أن مفهوم الثقافة وما يتنازل منه من مفاهيم - مثل النسبية الثقافية، أو الخصوصية الثقافية والتعدّد الثقافي وغير الثقافي أو العابر للثقافات وغيرها - تبدو الأقدر على بناء جسور التواصل والوصل بين الكوني

Dadrot P., Laval C., 2015.

- 11

Bollier 2014, p. 17.

- 12



بالمحلّي، وتضييق الفجوات المتوالدة بينهما، كما عدّت الأكثر قدرة على جعل الاختلاف مورداً للتقارب، وقاعدة متينة يمكن لمقاربات المشترك والمؤتلف الإنساني أن ترسو عليها.

ومعلومٌ تاريخياً بأن هيمنة الدول بعضها على بعض ارتبطت في القرن التاسع عشر بالاستعمار وبالقوة العسكرية، ثمّ تحولت تلك الهيمنة في القرن العشرين إلى هيمنة اقتصادية، ولكن من المؤكّد أنها ارتبطت في القرن العشرين بالثقافة بمدلولها الأنثروبولوجي.

وإن كانت الهيمنة اليوم للثقافة الغربية؛ فقد حرص الفلاسفة ومفكرو العلوم الاجتماعية على التصدي لتلك الهيمنة بالفكر والمقاربات المختلفة، التي اجتهدت وتجتهد في ابتكار المقاربات والمفاهيم الكابحة لها والضامنة لحقوق المجتمعات والشعوب والأقليات في الاختلاف والتمايز.

ويجدر التذكير بتوجه بعض فلاسفة السياسة منذ القرن التاسع عشر - ومن بينهم «ستوارت ميل» (1806) - إلى الاعتقاد بأن الجماعات الثقافية الصغيرة تتخلّى عن ثقافتها الموروثة لكي تنضمّ إلى ثقافة الأمم الأقوى.

ولكنّ التصور الأنثروبولوجي للثقافة في المقابل كان مخالفاً لذلك الاعتقاد، وكان سباقاً في ابتداء منحى أكثر اعتدالاً ستتضح معالمه فيما بعد مع مفهوم «النسبية الثقافية». ودشّنت العلوم الاجتماعية ذلك التوجّه مع أفكار عالم الأنثروبولوجيا فرانس بواس (Franz Boas) (1858 - 1942)، الذي كان يوصي بمقاربة أي ثقافة دونما أفكار مسبقة؛ بغاية عدم الوقوع في أي ضرب من ضروب المركزية الإثنية في دراسة ثقافة معينة ودونما مقارنتها بثقافات أخرى. وكان بواس على وعي تامّ بتعقيدات كل نسق ثقافي، ورأى أنه لا سبيل إلى الإلمام بذلك التعقيد إلا عبر تفحص النسق في ذاته تفحصاً منهجياً. وقد نادى فرانس بواس بمبادئ عديدة تكرست بَعْدَه في مفهوم «النسبية الثقافية»؛ حيث أكد على أهميّة التسامح مع الثقافات المختلفة واحترامها. وقال: «بناءً على أن الثقافة تعبر عن طريقة متفردة ليكون الإنسان إنساناً؛ فقد حق لها التقدير والحماية كلّما كانت موضع تهديد».

وقد رأى الباحثون أن ذلك كان إقراراً إيتيقياً من فرانس بواس للتأكيد على كرامة كل ثقافة¹³، ولا بدّ من الإشارة إلى أنه من خلال الاتجاه الذي رسمه بواس جرى التركيز على فكرة «المناطق الثقافية» وجرى تداول مفهوم «الموقد الثقافي» على المنطقة التي تصبح مصدراً غنياً ومنتجاً للصفات والمعاني المشتركة، والأفكار والمعايير التي تتدفق إلى أكثر من مكان. وقد أسهم هذا الاتجاه الانتشاري بشكلٍ فعّالٍ في طرح مسألة تعدد الثقافات وتنوعها وتأثيراتها النفسية الثقافية، والتي أصبحت منذ ذلك الحين من المفاهيم الرئيسة في التنظير الإثنوبولوجي المعاصر¹⁴.

يمكن القول عموماً بأن العلوم الاجتماعية تجاوزت - إلى حدّ كبير - بعض زلّات الفكر التطوّري للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وما رافقهما من تشريع لاستعمار الشعوب «الأخرى» بهدف الارتقاء الحضاري بها.

ويمكن القول عموماً بأن العلوم الاجتماعية تجاوزت - إلى حدّ كبير - بعض زلّات الفكر التطوّري للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وما رافقهما من تشريع لاستعمار الشعوب «الأخرى» بهدف الارتقاء الحضاري بها. ومعلومٌ أن «الحضارة» كمفهوم ظهرت لدى الفلاسفة الإصلاحيين في القرن الثامن عشر، ليُقصد بها تلك الصيرورة التي ستخلّص الإنسانية من الجهل واللاعقلانية. وعُرّفت الحضارة حينها بأنها حركة توجّب دعمها لتمتدّ لكلّ الشعوب

الإنسانية. وكان من المفروض على أكثر الشعوب تقدّماً مساعدة الأكثر تأخراً. وأصبح لزاماً على كل الشعوب - حتى الأكثر «وحشية» - الدخول إلى تلك الحضارة، التي كانت متصلة بتصوّر تقدّمي للتاريخ شكّك فيه بعض فلاسفة العصر أمثال روسو (Rousseau) وفولتير (Voltaire)، وتنادوا استخدامه، ولكنهم لم يكونوا قادرين - بحكم أقليتهم - على فرض مقصد آخر غيره أكثر نسبية منه (المرجع السابق، ص 37).

Cuche 2004, p. 40.

- 13

- 14 - عماد 2019، ص 276.



وبالرغم من سطوة الفكر التطوّري الاستعلائي في مراحل التأسيس الأولى لعلم الاجتماع؛ فقد كان الإقرار بتعدد الثقافات والحضارات حاضراً لدى علماء الاجتماع الأوائل، حيث أسهم إميل دوركايم (Emile Durkheim) (1858 - 1917) مع مارسيل موس (Marcel Mauss) (1872 - 1950) - على سبيل المثال - في تقديم تصورات أكثر اعتدالاً لمفهوم الحضارة (كانت أكثر شيوعاً من لفظة ثقافة في الساحة الفكرية الفرنسية) وأكثر حرصاً على تقديم تصوّر موضوعي ولا معياري لمفهوم الحضارة، تصوّر اعتمد فكرة تعدّد الحضارات دون أن ينفي الإقرار بوحدة الإنسان.

وأكد «دانيس كيوش» أن إميل دوركايم لم يدخله الشكّ بأن الإنسانية واحدة، وأن كل الحضارات لها إسهاماتها في الحضارة الإنسانية، ولم يكن تفكيره - رغم تأثره بالفكر التطوري - مفتقراً لحساسية كبيرة إزاء النسبية الثقافية، وتناول المجتمع والظواهر الاجتماعية عبر تمشّ نسبيّ. ورغم تأثر دوركايم ببعض جوانب النظرية التطورية؛ فإنه كان ينأى بنفسه عن أطروحاتها الأكثر اختزالية، وخاصة منها ذات العلاقة بالتطور الأحادي الاتجاه والمشارك بين كل المجتمعات. وقد عبر عن عدم اتفاقه مع الفرضية المركزية لفكرة المصير الواحد للإنسانية جمعاء، كما نظر لها أنصار المقاربة التطورية¹⁵.

ويمكن القول بأن التناول الفكري المتواتر لمفهوم الثقافة في مختلف حقول العلوم الاجتماعية في فترات تاريخية متلاحقة وتعدد المدارس والمقاربات التي تعاطت معه - أسهم إلى حدّ كبير في تفكيك مختلف الإشكاليات المتصلة به، كما ذلّل ذلك النقاش والجدل - إلى حدّ كبير - سائر المطبّات التي كانت تحول دون مدّ الجسور بين الثقافات المختلفة والمتغايرة، ومحاولة تدارس ما يصلها وما يؤلّف بينها. وقد أسهم النقاش البناء حول مسائل «الأنماط الثقافية» و«الثقافة والشخصية» و«الشخصية القاعدية» - في رحاب مدارس الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية منذ الثلث الأوّل من القرن العشرين - في تطوير تعاطي العلوم الاجتماعية مع الثقافة ومترقاتها، بمنهج

Durkheim, 1913, pp.60-61.

واقعي أكّد على مركزيّة تحليلها في عمق المجتمع المنتج لها. ولكن ظلّ الجدل المتصل بالإنثروبولوجيا الثقافية متعلقاً بمقاربة نسبية الثقافات، التي تؤكد تعدد الثقافات أكثر مما تؤكد وحدة الثقافة. وقد تمّ النظر للثقافات - بحسب هذه المقاربة - بوصفها كُليّات مخصصة مستقلة الواحدة منها عن الأخرى، ومن ثم تتوجب دراسة كل ثقافة لذاتها في منطقتها الداخلي الخاص بها¹⁶.

ومهما يكن من أمر فلا بد من الاعتراف بأن الساحة الفكرية اليوم تدين للعلوم الاجتماعية - ولعلماء الإنثروبولوجيا الثقافية تحديداً - بإبراز نسبية التجانس في كل الأنساق الثقافية، وعدّ كل واحد منها تعبيراً ذا خصوصية عن إنسانية واحدة مساوية في أصلتها لكل التعبيرات الأخرى.

**نشهد اليوم انتشاراً كونياً
للخطاب السياسي حول
التعددية الثقافية، وانتشار
ترسانة من الأفكار المثمنة
لضرورة وأهمية التكيف مع
الاختلاف والتنوع، تتبناها
شبكات دولية غير
حكومية، ويعتمدها واضعو
الخطط والسياسات.**

وقد أضحت العلوم الاجتماعية الاجتماعية اليوم - بحقولها المختلفة - أكثر جرأة في توليد مفاهيم ومقاربات أكثر اعتدالاً ونسبية، وأشرس في التصديّ لتغول فكرة الهيمنة، لا سيما في بُعدها الثقافي. وصدّرت للساحة السياسية والحقوقية أفكارها ومفاهيمها، لتنتشر مؤخراً كأطر مفاهيمية مناقضة لأفكار التجانس والانصهار الثقافي على النطاقين المحلي

والكوني. ونشهد اليوم انتشاراً كونياً للخطاب السياسي حول التعددية الثقافية، وانتشار ترسانة من الأفكار المثمنة لضرورة وأهمية التكيف مع الاختلاف والتنوع، تتبناها شبكات دولية غير حكومية، ويعتمدها واضعو الخطط والسياسات. وتشهد الساحات - في أرجاء العالم المختلفة - أنشطة متنوعة تستهدف إذاعة تلك الأفكار على النطاقين المحلي والكوني، وتتبنى المنظمات والهيكل الدولية قواعد ومعايير دولية لصون حقوق الأقليات والثقافات المتنوعة على نطاق كوني.



وقد رأى بعض المفكرين أن المجتمع الدولي أغمض عينه تاريخياً عن مظالم كثيرة، وانتهاكات حصلت في رفض الاختلاف وتجريمه، ولكنه يبدو اليوم أكثر استعداداً لعلاج ذلك، وأكثر تقبلاً واهتماماً بالأقليات وبالثقافات المغايرة. وأكثر ميلاً لطرح بدائل ورؤى وقواعد بديلة، تقبل بالتنوع على أنه واقع حقيقي ودائم، وتنتظر للتسامح على أنه قيمة أساسية¹⁷.

وبالرغم من معارضة بعض المفكرين الاجتماعيين للقبول بمبدأ الاعتراف بالآخر والتسامح مع الاختلاف، وعدّ نشر التعددية الثقافية وحقوق الأقليات خيانةً للمثل العليا الأساسية للمجتمع الدولي؛ حيث رأت على سبيل المثال «غيلين فينكلكروت» أن احتضان الأمم المتحدة لفكرة التعددية الثقافية ضربٌ لفكرة الشمولية الخاصة بعصر التنوير الأوروبي، لفائدة فكرة النسبية الثقافية، قائلة: «لقد تأسست الأمم المتحدة لإشاعة المثل العليا الكلية لعصر التنوير الأوروبي؛ ولكنها الآن تُدافع عن الأحكام العرقية المبتسرة، معتقدة أن للشعوب والأمم والثقافات حقاً يجاوز حقوق الإنسان، ترفض جماعة التعددية الثقافية القيم الليبرالية بوصفها عنصرية في حين أنها تناصر الشوفينية الضيقة المتمزّمة لكل ثقافة للأقلية»¹⁸.

ولكن مثل هذه الأصوات ظلّت شاذة، مقابل تعالي الأصوات المنادية بضرورة قبول الاختلاف، وتوسيع هوامش التسامح مع الآخر من خلال استثمار فرص مدّ الجسور العابرة للثقافات المختلفة على أسس المشتركة المؤلفة بين الشعوب والحضارات، ونبذ التصبّب الثقافي والعنف والتناحر القائم على الاختلاف الديني أو العرقي أو الطائفي.

الخاتمة

لا يختلف اثنان في الدور المحوري الذي لعبته العلوم الاجتماعية - بأفكارها وإصداراتها وإسهام مفكريها - في إضاءة طريق الهياكل الدوليّة

17 - كيمليكا، 2011، ص 20.

18 - فينكلكروت 1988، مذكور في كيمليكا، 2011، ص 21.

الفاعلة، نحو تبني نهج النسبيّة في سياساتها وبرامجها، وفي التعامل مع ثقافات الأمم وحضاراتها المتنوعة والمتغيرة. ودورها في إشاعة المفاهيم المكرّسة لمبادئ احترام خصوصية الشعوب والأعراق والأجناس، وعدّها «حقوقاً ثقافية» لا يمكن انتهاكها باسم الكونيّة أو غيرها من المفاهيم. وإسهامها في توليد الأفكار الراحية للاعتدال والتسامح، والكاسرة للحدود، والمسكّنة للألام الناجمة عن بعض الأفكار المنفلتة، التي شرّعت لتصادم الحضارات، وانصهار الثقافات المحليّة وذوبانها في ثقافة كونيّة. وقد قامت المنظمات الدولية على تسويق تلك الأفكار والمفاهيم الإيجابية على نحو

واسع، وعملت على تجسيدها في مواثيق وأنشطة وبرامج، لعبت فيها منظمات المجتمع المدني أدواراً فاعلة على النطاقين المحليّ والدوليّ.

لا يختلف اثنان في الدور المحوري الذي لعبته العلوم الاجتماعية - بأفكارها وإصداراتها وإسهام مفكرها - في إضاءة طريق الهياكل الدوليّة الفاعلة، نحو تبني نهج النسبيّة في سياساتها وبرامجها.

وتبقى الحاجة لاستحضار مقاربات العلوم الاجتماعية ومفاهيمها وأطروحتها اليوم أكثر إلحاحاً من ذي قبل. ولعلنا في هذا الزمن العولمي - الذي اختلت فيه وتائر الحياة، وتذبذبت فيه قيمها ومعاييرها - أحوج ما يكون لمقاربات العلوم الاجتماعية؛ لإعادة الضبط الفكري لإيقاع الحياة الاجتماعية على المستويات المحليّة

والإقليمية والدولية. وسيبقى التذكير بمحورية أدوار العلوم الاجتماعية في توجيه بوصلة التفكير في سائر المسائل والمجالات ضرورة حيويّة، في سياق ما تعيشه تلك العلوم اليوم من تراجع لموقعها ومكانتها في دوائر العلوم والمعارف على نطاق كوني.

ويجوز التأكيد على أن هذا السياق المعولم فتح - بتناقضاته - الأبواب واسعة أمام العلوم الاجتماعية؛ لإعادة فرض ذاتها كعلوم قادرة على تجديد أطروحاتها ومقارباتها على إيقاع العصر، وعلوم مجدية في تفكيك إشكالات السياق وفهم مشكلاته.



وربما تكون المرحلة لحظةً تاريخيةً فارقةً وفريدةً في تاريخ العلوم الاجتماعي، بما يمكن أن تبسطه من أفكار متجددة ومقاومة لما يعملُ السياقُ العولمي على طمسه من خصوصية الشعوب والثقافات. وبما تطرحه من فرصٍ أرحب لتثمين المؤتلف الإنساني ورفد الجذور الممتدة بين ثقافات العالم المختلفة والمتنوعة.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- فيديريكو مايور، جيروم باندييه (2002)، ترجمة خليل خلفات، عالم جديد، دار النهار واليونسكو، بيروت
- كيت ناش (2013)، ترجمة حيدر إسماعيل، السوسيولوجيا السياسيّة المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
- ويل كيمليكا (2011)، ترجمة عبد الفتاح إمام، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، الجزء الأول، عالم المعرفة، عدد 377، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
- عبد الغني عماد (2019)، سوسيولوجيا الهوية: جدلية الوعي والتفكك وإعادة البناء، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.